نبض امرأة

الحلقة الاولى

روح الماضي

أتامل ملامح الحاضر فى وجوه الكثيرين خاصة الشباب واجد انحدار رهيب نحو التاثر بكل ما هو هش وسيء واذا حاولت المناقشة مع هولاء حول الموضوع نقوم بافكار ومواقف يراها هولاء بانها الاسلم والافضل . فمثلا طلاب وطالبات الجامعة تجد كثيرا مهتمين بالموضه والازياء والتنافس فى ارتداء الجديد والمثير واللافت للانتباه دون الاهتمام والبحث وراء جديد العلوم والابحاث والقراءه والتركيز حول الدراسة وان ناقشت هذا الامر وجدت الاجابة بان المظهر مهم والاناقة مطلوبة لهم كشباب . ونحن نقول نعم الاعتناء بالمظهر والنظافة والترتيب والنظام مطلوب ومهمة ديننا الاسلامى قد حث على النظافة وعلى الشكل الحسن ولكن كيف نهذب هذه السلوكيات كيف نجعلها طيبة ومعقولة ومقبولة . وليست خارجة عن تعاليم ديننا الحنيف فما بالى ارى كثيرات قد اظهرن زينة فاقت التصور ولا يرضاها ديننا او تقاليدنا فالجامعة مكانا للعلم قبل ان تكون خادمة لاى شيء اخر فهى الدار الكبرى التى لا بد ان وان ننطلق منها للمجتمع وللبناء والتنمية .

ولكن الغرابة فى ذكر هولاء فهذه احداهن تردد وبصوت عالى (نحن لا نحب تقاليد الماضي العتيق المختلف ولا نحب روح الماضى المثير للضحك دعنا نعيش حياتنا ونمتع انفسنا)، وانا لا انكر حقها ذلك كما اعتقد ان لا احد ينكد عليك الحياه الجميلة والتمتع بشبابك وصحتك لكن كيف تنظر لحياتك ؟ وما الذى قدمته لا سرتك ولمجتمعك كونك طالبة فى جامعة حكومية او حتى اهلية ؟ هل فكرت يوما فى عمل شيء مفيد لمن حولك ؟ هل افدت الاخرين بعملك ؟ وكيف تفسرين روح الماضى ؟ هل حياة والدتك لا تعجبك وهل عمل المنزل اصبح شيئاً باليا سخيفا هل الوجبات الشعبية رديئة وتناولها مضر للصحة وهل تقاليدنا الجميلة فى مظاهر التكافل الاجتماعى ومزاورة الناس والسؤال عن احوالهم لا ترضيك ؟ هل التعامل مع الفقراء مجلب للعار ؟ فما هذا يكون فكرنا وليس الماضى لعل مما كان فيه واشرت اليه كله سيء بل الأجمل والاروع ويظل نبضا لمستقبل نتمنى ان يكون بالف خير .

المحررة

قوانين واتفاقيات

الحق في استخراج شهادة ميلاد

جاءت المادة (٢) من القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته لسنة ٢٠٠٣م بشأن الأحوال المدنية والسجل المدني ليكون نصها على النحو الآتي:

إن الذين يحق لهم استخراج شهادة ميلادهم:

١- أحد والدي الطفل

٢- أقارب الطفل البالغون من الذكور ثم الإناث الأقرب

٣- مديرو المستشفيات ودور الولادة والسجون والمحاجر الصحية وغيرها من الأماكن التي تقع فيها الولادات.

الحق في الرضاعة

تستحق الأم المرضعة رزقها وكسوتها لمدة لا تزيد عن عامين من وقت الولادة وتكون ديناً لا يسقط إلا بالأداء أو بالإبراء .

الحق في الحضانة

المادة (١٣٩) مدة الحضانة تسع سنوات للذكر واثنا عشر للأنثى ما لم يقدر القاضي خلافه لمصلحة المحضون مع مراعاة أحكام المادة (١٤٨).

كما أوردت المادة (١٤٠) (يشترط في الحاضن البلوغ والعقل و الأمانة على الصغير والقدرة على تربيته وصيانته بدنياً وأخلاقيا وإن كانت الحاضن امرأة فيشرط زيادة على ما تقدم أن لا تكون مرتده عن الاسلام وأن لا تمسكه عند من يبغضه وأن لا تشغل عن الحضانه خارج البيت الا اذا وجد من يقوم بحاجته وان كان رجلاً فيشترط ايضا اتحاد الدين .

كما جاءت المادة (١٤١) الام أولى بحضانة ولدها بشرط ثبوت أهليتها للحضانة واذا سقطت فلا يسقط حقها الا اذا قبل الولد غيرها والا أجبرت على ذلك لأن الحق للصغير ولا يجوز لزوجها الأخر منعها حيث لا يوجد غيرها ولا يمنع سوء خلقها من حقها في الحضانة حتى يبلغ الصغير الخامسة.

مادة (١٤٣) اذا ماتت الام أو بطلت حضانتها انتقلت الحضانة إلى امهاتها وان علون ثم خالات الصغير ثم الأب المسلم ثم امهات الأب وأن علون ثم امهات اب الأم ثم الأخوات ثم بنات الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوة ثم العمات ثم بناتهن ثم بنات العم ثم عمات الأب ثم بناتهن ثم بنات اعمام الأب واذا انعدم النساء انتقلت الحضانة الى الأقرب فالأقرب من الذكور العصبة المحارم فإن لم يوجد فالأقرب من ذوي الرحم المحارم فأن عدموا فالعصبة غير المحارم فإن عدموا فذوي الارحام المحارم ويقدم في كل درجة ذو السببين على ذي السبب الواحد ثم ذوي الام على ذوي الاب فإذا كان على سواء كانت الحضانة للاصلح فإن تساويا في الصلاح يرجع للقاضي ويجوز للقاضي أن يتجاوز عن الترتيب في الحضانة اذا رأي في ذلك مصلحة الصغير.

الكفالة بعد انتهاء الحضانة

متى استغنى بنفسه الولد ذكراً أو انثى خير بين أبيه وامة عند اختلافهما مع وجود المصلحة واذا اختلف من لهم الكفالة غير اختلافهما مع وجود المصلحة واذا اختلف من لهم الكفالة غير الاب والام اختار القاضي من فيه المصلحة للولد بعد استطلاع رأية).

الحق في النفقة

تجب النفقة للزوجة كيف كانت على زوجها كيف كان من وقت العقد ان شرطت والافمن تاريخ الزفاف غذاء وكساء ومسكناً وفراشاً ومعالجة واخداماً والعبرة بالحال يسراً وعسراً وتقدم نفقة الزوجة على غيرها من النفقات .

اعتماد الاستراتجية الوطنية للمرأة في خطط التنمية المحلية ودعمها أساس إدماجها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

فوزية بامطرف: رغم قناعتنا بأن اشكال اللامساواة التي عانتها المرأة هي نتاج تاريخ طويل إلا أننا تمكنا بدعم السلطات المحلية في تحقيق نتائج ايجابية

أضواء على إنجازات اللجنة الوطنية للمرأة في محافظة حضرموت

استعرضت الاخت فوزية بامطرف رئيس فرع محافظة حضرموت في اللجنة الوطنية للمرأة جهود الفرع في تحقيق العديد من الانجازات على صعيد تضييق الفجوة النوعية من خلال تنفيذ عدد من البرامج التي نفذها الفرع هناك ومن اهمها ادماج المرأة في التنمية المجتمعية في حديثها هذا الذي نقدمه كتجربة رائدة في هذا المجال حيث تفضلت بالقول عن ذلك :ـ

تحليل سياسات المحافظة من منظور النوع الاجتماعي

لقد حظي قطاع المرأة بالكثير من الرعاية والاهتمام في السياسات المنفذة بالمحافظة من منظور النوع الاجتماعي حيث تجسد ذلك من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من القناعة باهمية دور المرأة في التنمية كشريك اساسي .. ولعل المجتمع المحلي بالمحافظة الذي يغلب عليه الطابع المدني والمؤسسي ودعم السلطة المحلية واجهزتها التنفيذية ممثلة في الاخ / العميد عبد القادر علي هلال محافظ المحافظة وفعاليات منظمات المجتمع المدني قد مكن فرع اللجنة الوطنية للمرأة على تحقيق المزيد من التقدم في مجال تحسس الفجوة النوعية واستهداف تضييقها من خلال ادماج قضايا النوع الاجتماعي خاصة في المناطق الريفية رغم قناعتنا بان اشكال اللامساواة التي عانتها المرأة في مجتمعنا وتدهور اوضاعها هي نتاج لتاريخ طويل من القهر الثقافي والاجتماعي .

وبفضل توجيهات وتوصيات السلطة المحلية حظيت كل مقترحات الفرع باستجابة وتعاون مدراء عموم مكاتب الوزارات المختصة وهي التربية والتعليم / الصحة والسكان / الشئون الاجتماعية والعمل / الخدمة المدنية والتامينات / الجهاز المركزي للاحصاء / التخطيط والتعاون الدولي / وتمكن فرع اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة من التنسيق مع مدراء عموم مكاتب الوزارات لتبني المشاريع الخاصة بتنمية المرأة .

ولتحديد العوامل المساعدة في نجاح فرع اللجنة الوطنية للمرأة في قضايا النوع الاجتماعي في الخطط العامة للتنمية بالمحافظة ونورد ما يلي:

١- الرعاية والاهتمام لفخامة الاخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بانجاز الكثير من المشاريع الخاصة بتنمية المرأة .

٢- دعم ومساندة السلطة المحلية بالمحافظة لقضايا المرأة وتفعيل مشاركتها في التنمية والنهوض بها .

٣- الميل الشديد للمواطنين في ترسيخ المجتمع المدني والاحتكام للقانون .

٤- الحضور الفاعل لفرع اللجنة الوطنية بالمحافظة وما يقدمه من انشطه وفعاليات ومشاركة في مسيرة التنمية والاستقرار بالمحافظة وفي مجالات التوعية القانونية والديمقراطية .

٥- التنسيق والتواصل من قبل فرع اللجنة مع الجهات ذات العلاقة والاستفادة من الفرص المتاحة لعرض قضايا المرأة واحتياجاتها للحصول على الدعم والمساندة .

٦- استجابة وتفاعل مدراء عموم مكاتب الوزارات المعينة وخاصة مكاتب وزارة التخطيط والتعاون الدولي / التربية والتعليم / الصحة والسكان / الشئون الاجتماعية والعمل / الخدمة المدنية والتامينات والجهاز المركزي للاحصاء / الحصول على المعلومات والبيانات للتعرف على نسبة الفجوة النوعية وسبل تضييقها .

٧- الدورات ا لتدريبية التي تم تنفيذها لمدراء عموم مكاتب الوزارات واعضاء المجالس المحلية حول قضايا النوع الاجتماعي والتنمية كما ان ورش العمل وحلقات النقاش قد ساعدت على نشر الوعي والتفهم لاحتياجات النوع الاجتماعي .

٨- التعريف باستراتيجية تنمية المرأة وتوزيعها وتعميمها بتوجية من قبل محافظ المحافظة على اعضاء لجنة الخطة العامة ومدراء عموم مكاتب الوزارات المعنية بتنمية المرأة وادراك المجالس المحلية بالمديريات باهمية ادراج احتياجات المرأة في خطط التنمية المحلية في مجالات التعليم الصحة وتهيئة الظروف لمواصلة تعليم الفتاة باعتبارة مفتاح التنمية .

٩- التواصل والمتابعة مع مكتب التخطيط والتعاون الدولي الذي قدم كل التعاون لفرع اللجنة الوطنية والاهتمام بالمشاريع المقترحة التي يتبناها بهدف ادماج النوع الاجتماعي .

هذه العوامل اثمرت عن تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج الهادفة لتنمية المرأة وادماجها وتوسيع مشاركتها في الحياة الاقتصادية وعمل فرع اللجنة من خلال تواصله مع فروع الوزارات والمؤسسات على اهمية اعتماد الاستراتيجية الوطنية للمرأة في خطط التنمية بما يساعد على تضييق الفجوة النوعية وخاصة في المناطق الريفية ويقدم قطاع التعليم والصحة بعض المؤشرات الايجابية من خلال المشاريع المنفذة عامي ٢٠٠٤و ٢٠٠٥م .. ففي قطاع التربية والتعليم بلغت عدد المدارس للفتيات (٠٩) تحتوي على (٦٦) صفاً دراسياً بهدف رفع معدلات التحاق الفتيات بالتعليم الاساسي وفي مجال الصحة والسكان ورعاية الامومة والطفولة تم تنفيذ اكثر من (١٢) مشروعاً صحياً شمل الوحدات الصحية ومراكز رعاية الامومة والطفولة اضافة الى برامج التدريب والتاهيل من قبل بعض المنظمات ومن خلال ورش العمل في عدد من مديريات المحافظة والتي تهدف الى بناء القدارت العاملة في مختلف المجالات .

وفي الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠م) والتي كان لوجود فرع اللجنة الوطنية مشاركة في اللقاء التشاوري الموسع لمناقشة التوجهات العامة للخطة الخمسية الثالثة وتنظيم ورش عمل مع منظمات المجتمع المدني بالاعداد والتحضير للمشاركة في هذه الخطة التي تم ادراج العديد من البرامج والمشاريع الخاصة بتنمية المرأة .. ففي قطاع التعليم تم ادراج عدد (١٢) مدرسة للتعليم الاساسي للبنات بهدف رفع معدل التحاقها ولتقليص الفجوة في النوع الاجتماعي وفي الجانب الصحي ورعاية الامومة والطفولة تم اعتماد بناء وتجهيز عدد (٤٤) منشاه صحية .. وفي مجال التعليم الفني والتدريب المهني ولاول مره في تاريخ المحافظة تم ادراج بناء وتجهيز المعهد المهني للفتيات واعتبار عام ٢٠٠٦م عام للتعليم المهني اما الجانب الاجتماعي فقد تم ادراج خمسة مراكز للاسر المنتجة في عدد من مديريات المحافظة اضافة الى ما يقدمه مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل من دعم المنظمات والجمعيات النسوية البالغ عددها (١٨) منظمة .

كما تم اقرار مشروع بناء الصالة الرياضية النسوية المغلقة في مدينة المكلا .. كما حظيت مشاريع مياة الريف والصرف الصحي بالاهتمام الكبير حيث سيتم تغطية معظم مدن المحافظة بشبكة المياة والصرف الصحي بانتهاء عام ٢٠٠٨م وتعتبر محافظة حضرموت من اول المحافظات في تحقيق هذه المشاريع وفي مجال التوظيف فان الفجوة واسعة فان آلية النظام القائم على مبدأ المفاضلة دون النظر الى النوع قد اوجد فارقا كبيرا في القبول بين الرجال والنساء لعوامل اجتماعية عديدة تتمثل في صعوبة انتقال الفتاة للعمل في مديريات اخرى خاصة اذا ما علمنا ان خريجات التعليم الجامعي معظمهن من المدينة ولعدم وجود الظروف والامكانيات لانتقالهن الى المديريات الريفية وبالتالي فسوف تظل الفجوة قائمة في نظام التوظيف ما لم توضع المعالجات لتضييق هذه الفجوة .

اهم المشاريع وانجازات الفرع

وحول ذلك قالت : لقد استطاع فرع اللجنة الوطنية من تحقيق النجاحات والانجازات الاتية :ـ

١- مشروع التوعية البيئية في ثلاث مديريات المكلا / الشحر / غيل باوزير لمدة عام بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع المكلا وقام المشروع باعداد مدربات في مجالات البيئة والسلامة المهنية واستهدفت العاملات في المصانع والمستشفيات الامهات وربات البيوت والطالبات في المدارس الثانوية والتعليم الاساسي واعداد برامج توعوية واصدار مطويات ومجلات من خلال الاعلام المدرسي .

٢- مشروع المركز النسوي بالتنسيق مع مكتب وزارة التربية وا لتعليم وجامعة الاحقاف / كلية البنات / ركز على تة دريب المرأة اكساب بعض المهارات المهنية ومحو اميتها واستمر لفترة من ٩٨ـ ٢٠٠١م .

٣- مشروع تاثيث وتجهيز الجناح الخاص للسجينات بالتنسيق مع امن المحافظة وبدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث تم من قبل فرع اللجنة تنفيذ البرنامج التثقيفي في مجال الصحة / التربية الاسلامية / محو الامية / وتوقف الجزء الاخر من المشروع لعدم الانتقال الى مبنى السجن الجديد وسيتم مناقشة هذا المشروع مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بعد انتقال السجن الى المبنى في بداية عام ٢٠٠٦م.

٤- الحصول على قطعة ارض لبناء مقر لفرع اللجنة وادراج مشروع البناء في خطة مشاريع المجلس المحلي بالمديرية وبدء العمل فيه .

٥- اقرار مشروع بناء الصالة الرياضية النسوية المغلقة بمدينة المكلا

٦- توثيق دور الرائدات في مختلف المجالات التربوية / الفنية / الابداعية / وتكريمهن في حفل كبير تصدره الاخ / عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية وتقديم درع الريادة للمرأة بالمحافظة .

٧- تقديم درع المحافظة في يوم (الوفاء) للمربية الفاضلة المغفور لها باذن الله تعالى (الاستاذة فاطمة عبد الله الناخبي) اول مربية في محافظة حضرموت ومؤسسة تعليم الفتاة واطلاق اسمها على احدى المداس .

٨- تنظيم عدد من الدورات لاعداد مربيات في عدد من المجالات القانونية والسلامة المهنية وازالة التمييز ضد المرأة وفي اعداد الانشطة والبرامج التدريبية بالساحل والوادي حيث بلغ اجمالي المستفيدات (١١٥) مدربة .

٩- اعداد التصورات المستقبلية لاحتياجات المرأة في اطار الاستراتيجية التنموية لمدينة المكلا الاقتصادية .

١٠- توفير بعض التجهيزات للمقر الجديد لفرع اللجنة بدعم السلطة المحلية .

المهام المناطة بفرع اللجنة

وعن المهام المناطة بالفرع قالت :ـ

ينطلق فرع اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة حضرموت في ممارسة نشاطاته من مبادىء ومنطلقات الاستراتيجية الوطنية للمرأة والتي تستند على :

تحقيق المساواة في الحقوق للرجال والنساء وفقا لما نصت عليه الشريعة الاسلامية السمحاء والدستور والقوانين الوطنية النافذة والاتفاقيات العربية والدولية التي صادقت عليها بلادنا .

اللوائح والقرارات الصادرة عن المجلس الاعلى للمرأة .

أي مهام او تكليفات او مشاريع تستند اليها من اللجنة الوطنية للمرأة .

تعزيز التحالفات وعلاقات العمل والتواصل مع منظمات المجتمع المدني الحكومية وغير الحكومية ودعم تلك المهتمة بشئون المرأة .

وانطلاقا من هذه الاستراتيجية فان المهام المناطة بالفرع تتلخص فيما يلي :ـ

١- تنفيذ المهام والانشطة التي تهدف الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمجلس الاعلى للمرأة واللجنة الوطنية للمرأة للنهوض باوضاع المرأة وتنميتها وادماجها .

٢- التنسيق مع السلطة المحلية واجهزتها التنفيذية لتنفيذ هذه السياسات.

٣- التواصل مع منظمات المجتمع المدني وتفعيل علاقات التعاون والتشبيك .

٤- المشاركة في اجتماعات المكتب التنفيذي وفي اللجان الاخرى الممثلة فيها .

٥- تعزيز جسور التواصل والتعاون مع الشركاء في المحافظة بهدف تفعيل دور المرأة في مختلف الانشطة .

٦- الحضور الفاعل للجنة الوطنية للمرأة في مختلف النشاطات والفعاليات التي يجري تنفيذها بالمحافظة .

٧- التخطيط لتنمية قدرات المرأة بالمحافظة من خلال ما يتم تنظيمه من دورات تدريبية .

٨- التنسيق من اجل ادماج قضايا النوع الاجتماعي على المستوى المحلي ولا سيما في المناطق الريفية وتضييق الفجوة النوعية .

البداية .. التاسيس والانطلاق..

وعن البداية والتاسيس والانطلاق الى كل ذلك قالت : كانت البداية عام ١٩٩٦م عندما تم تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٩٦) كلجنة فنية استشارية ترتبط مباشرة بمكتب رئيس الوزراء والتي بدورها قامت بتعيين منسقات على مستوى المحافظات حيث بدأ نشاطنا بمحافظة حضرموت بما يتم اقراره من فعاليات ودعم من قبل اللجنة الوطنية للمرأة وفي ظل عدم وجود موازنات مالية للمنسقات ولكن هذا الوضع لم يعق تحركنا بالمحافظة حيث اثمرت جهودنا مع السلطة المحلية واجهزتها التنفيذية من الحصول على الدعم المطلوب لتنفيذ الكثير من الفعاليات التي كانت لها نتائج طيبة باتجاة تنمية المرأة ثقافيا ومهنيا وسياسيا .

لقد تميز نشاطنا بالمحافظة بالحضور والفعاليات واستطعنا الحصول على دعم فخامة الاخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية عند زيارته للمحافظة عام ١٩٩٦م بتوفير وسيلة مواصلات (باص) ومن استئجار مقر لنشاطنا وتاثيثه وافتتاح مركز فيه لتدريب المرأة واكسابها مهنة تحسن من مستوى معيشتها هذا المركز تم بالتنسيق مع مكتب التربية والتعليم بالمحافظة / ادارة محو الامية / واصبح المقر موقعا لاستقبال الوفود ونتظيم اللقاءات مع قطاع واسع من النساء وقيادات منظمات المجتمع المدني النسوية مما اوجد حضورا مؤثرا للجنة الوطنية حظي باهتمام وعناية المركز في صنعاء واتاح للفرع فرص المشاركة في الفعاليات واللقاءات التي تعقد في صنعاء وفي بعض المشاركات المختلفة الخارجية في كل من تونس وبيروت .

وبالتعاون والتنسيق مع مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة تم انتداب سائق وعدد من الموظفات للعمل اليومي بالمقر واستمرار وتنامي تنفيذ مختلف الانشطة والفعاليات حظي بتقدير ودعم السطلة المحلية بالمحافظة التي قدمت الكثير من التسهيلات لتنفيذ العديد منها .

وفي عام ٢٠٠٠م صدر القرار الجمهوري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠م القاضي باعادة وتشكيل المجلس الاعلى للمرأة والذي نص على ان اللجنة الوطنية للمرأة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وان منسقات اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظات عضوات بالمجلس الاعلى للمرأة الذي يراسه دولة رئيس مجلس الوزراء وفي عام ٢٠٠٣م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٣م بشان انشاء فروع اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظات وتحديد الجهات الرسمية الممثلة بالفرع .

وفي محافظة حضرموت اصدر الاخ / العميد عبد القادر علي هلال محافظ محافظة حضرموت رئيس المجلس الاعلى بالمحافظة قرارا بقوام فرع اللجنة الوطنية للمرأة بمحافظة حضرموت من

١٠- منسقة اللجنة الوطنية للمرأة رئيسا

٢- ممثلات عن جامعة حضرموت عضوات

٣- ممثلات عن مدارس ثانوية البنات عضوات

٤- ممثلات عن مكاتب بعض الوزارات / التربية والتعليم / الصحة والسكان / الشئون الاجتماعية والعمل / الادارة المحلية .

٥- الامومة والطفولة .

٦- رؤساء القطاعات النسوية بالاحزاب السياسية

٧- اتحاد نساء اليمن

زهرة بالأخضر الحائزة على جائزة الأونيسكو في الفيزياء

عالمة عربية كسرت أحتكار الذكور للرياضيات

تناولت مجلة العربي الصادرة في دولة الكويت في الملحق العدد ١٨ نوفمبر ٢٠٠٦م تقديم عالمة عربية في مجال الفيزياء، تونسية الجنسية تدعى زهرة بالأخضر فازت بجائزة (الأونيسكو- لوريال) التي تمنح سنوياً لخمس عالمات متفوقات في العالم

وهي التي نشأت كما تقول في مجتمع يعتقد بأن العلم شئ صعب لا قبل للنساء به وأنهن لا يساوين الرجال ذكاءً وأن دورهن ينحصر في الأهتمام بالعائلة ولكن اسرتها أولت اهتماماً كبيراً بالعلم ودرست في طفولتها في المدارس المخصصة للبنات في مدينتي المهدية وجمال في الخمسينات ولم تكن المدارس تمنحهن سوى شهادة ((السرتيفيكا)) التي تعادل شهادة الأبتدائية وعددهن ست طالبات فقط اللاتي اكملن الشهادة الأبتدائية في تلك الفترة فكانت أقرب المدارس الثانوية في مدينة سوسة على بعد ٢٥ كيلو متر من قريتها في تلك الفترة التي لم ينل فيها التونسيون رجالاً ونساءً حظوظاً وافرة من التعليم. ولم يكن ثمة طبيب ولا مهندس ولا استاذ جامعي تونسي فقد احتكر الفرنسيون تلك المهن، وبعد استقلال تونس في ١٩٥٦م انتقلت مع اسرتها إلى العاصمة التونسية واكملت تعليمها الأعدادي والثانوي واحرزت أعلى الدرجات في البلاد مما مكنها من الالتحاق بكلية اشتهرت بمستواها الرفيع في الرياضيات والعلوم ولم يكن معها سوى خمس فتيات في تخصص الفيزياء، ولعب تفوقها دوراً في ابتعاثها للدراسات العليا في جامعة بيار وماري كوري في فرنسا وتخصصت في علوم الضوئيات PTICS وخصوصاً التحليل الضوئي لخواص المادة، ودخلت عالماً آخر: الذرة ، تلك الاشياء الصغيرة التي تؤلف النجوم والخلايا ومواد الكون ومنذ ثلاثين عاماً تدرس الفيزياء في جامعة المنار في تونس برفقة زوجها التونسي الذي حاز مثلها على الدكتوراه في الفيزياء وقد أسست مختبراً لذلك وانجازاتها العلمية تركزت على الضوء وخصوصاً استخدامها تكنولوجيا للتعرف إلى التركيب الدقيق للمواد المختلفة ويطلق على هذا النوع منه التكنولوجيا اسم (التحليل الطبفي للضوء) كما نوهت الأونيسكو بالاسهامات الأصلية للعالمة بالأخضر في ذلك المجال خصوصاً لجهة استخدام التحليل الطيفي للتعرف الي درجة التلوث في الماء والهواء.

واخيراً تقول العالمة ((أريد من كل نساء بلادي الا يصدقن أن شيئا قد يمنعهن من الوصول الى أعلى المراتب العلمية)).

للوصول الى المعايير والظوابط لتميز المراه فى المجتمع

انعقاد المؤتمر السابع للمرأه المتميزة في أبوظبي

برعاية معالى /مريم محمد خلفان الرومى وزيرة الؤون الاجتماعية وبالتعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ينعقد المؤتمر السابع للمراة المتميزة تحت شعار الاستشراف المستقبلى لفرص وتحديات المراى العربية خلال الفترة ٢٩-٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦م فى ابوظبى ويسعى المؤتمر الى تحقيق الاهداف التالية : التعرف على طبيعة وابعاد التميز وماصفات المراة المعاصرة المتميزة

- دراسة وتحليل الدور المحورى للمرأة العربية المتميزة فى بناء المجتمع المعاصر (الاسرة - التنمية الاقتصادية للمجتمع - التنمية السياسية ....الخ).

- الاستفادة من تجارب متميزة لبعض النماذج الناجحة التى وصلت اليها المرأة على مستوى العالى .

- الاستفادة من تعاليم الدين الاسلامى الحنيف فى تحديد سمات المرأة المتميزة فى الاسلام .

- وضع تصوري للمعايير التى يمكن الحكم من خلالها على مدى تميز المراة فى كل المجالات .

كما سيناقش المؤتمر خمس محاور رئيسية تتمثل فى المحور الاول (المرأة العربية بين الفرص والتحديات التى يفرزها المجتمع المعاصر والذى سيتناول الفرص التى يمكن ان تدعم من دور المرأة فى المجتمع المعاصر . بالاضافة الى تناول اليات وصول المرأة العربية التميز العالى . اما المحور الثانى يتطرق على الدور المحورى للمراة العربية المتميزة فى بناء المجتمع المعاصر .

كما سيعرض المحور الثالث تجارب عالية ونماذج للمرأه المتميزة فى الاسلام .

إن هذه المحاور تتمثل بعقد ورشة عمل تطبيقية لصياغة المعايير والضوابط التى يمكن من خلالها الحكم على مدى تميز المرأة فى المجتمع المعاصر .

المنتدى الديمقراطي الثاني يطالب الحكومة بتفعيل توصياته

خرج المنتدى الديمقراطي الثاني للمرأة الذي اختتمت يوم الأحد الماضي بعنوان (عامين من التحول الديمقراطي : الإنجاز والفرص الضائعة) والذي نظمه منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان في الفترة من ٣-٥ نوفمبر ٢٠٠٦م وشاركت فيه نخبة من الناشطات والمدافعات والمهتمات بقضايا المرأة من (١٧) دولة عربية وإسلامية من الشرق الأوسط (اليمن، السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، سوريا، الأردن، فلسطين، لبنان، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، تركيا، إيران، أفغانستان) إضافة إلى إضافة إلى عدد من الناشطين والناشطات في قضايا حقوق الإنسان من اليمن بعدد من التوصيات تطلب من الحكومة بتفعيلها وهي:

صنعاء / وردة العواضي

١- إعداد وثيقة إصلاح عربية مستندة إلى منهج النوع الاجتماعي ,تعدها منظمات حكومية حقوقية نسوية عربية تبنى وفق رؤية وفلسفة واضحة ومحددة للإصلاح وتشتمل على مطالب وآليات تعمل وتحكمها مبادئ عامة.

٢- إعادة مراجعة الدساتير العربية وتحليلها وفقا للنوع, وتضمينها نصوصا واضحة حاسمة تضمن مشاركة كاملة ومتساوية للنساء.

٣- الدفع نحو زيادة إعداد المنظمات النسوية الحقوقية وتشجيع المنظمات النسوية التنموية على تبني مبادئ حقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٤- تعزيز قدرات المنظمات النسوية و إتاحة كافة السبل التي تعمق من وجودها داخل المجتمع المدني العربي.

٥- رفع اهتمام المنظمات الحقوقية العربية بقضايا النوع للعب دور اكبر نحو الحد من الفجوة النوعية.

٦- رفع وعى المنظمات الأهلية والمنظمات الحقوقية بأهمية دمج النوع في كافة البرامج والمشروعات.

٧- إعداد إستراتيجية عربية - واقعية - للنهوض بواقع المرأة العربية ,تتضمن خطة عمل وتحديد أولويات السنوات الخمس القادمة, وذلك بمبادرة عربيه نسوية.

٨- دراسة عوامل تراجع أوضاع النساء سياسيا واقتصاديا وقانونيا في كل دولة عربية ,و إعداد برامج عمل واقعية ومناسبة لظروف كل دولة.

٩- بناء رؤية نسوية عربية متكاملة لتمكين النساء اقتصاديا وفقا لإستراتيجية عربية للنهوض بالنساء من الفقر.

١٠- تحليل النوع في كل مراحل صنع السياسات أو تطبيقها , حتى تتخطى السياسات العربية وصفها بالسياسات العمياء عن الاحتياجات المختلفة للنوع الاجتماعي Gender Blind ولتصبح سياسات حساسة للنوع Gender sensitive

١١- على المجتمع المدني العربي بناء نماذج ثقافية موازية مستندة إلى مبادئ حقوق الإنسان ,والعمل على نشرها.

١٢- العمل على بناء القدرات الإعلامية لمؤسسات المجتمع المدني لخلق قواعد شعبية واعية بمبادئ حقوق الإنسان.

١٣- محاربة الفقر باعتباره الأساس الأول الذي يولده كل أشكال التميز ضد المرأة دون الاكتفاء بشعار التخفيف من حدة الفقر.

١٤- كفالة كل المواطنات والمواطنين بمظلة التأمين الصحي والاجتماعي.

١٥- إنتاج خطاب ديني إسلامي ومسيحي تحرري.

١٦- العمل على تقوية تحالفات النساء في المنطقة والعمل على إبقاء آلية إدارية قوية وتحسين آليات العمل الأخرى.

١٧- عمل دراسات من قبل تحالفات وتجمعات نسوية للعمليات الانتخابية، وما هي العوامل التي تؤثر على مشاركة النساء فيها.

١٨ - العمل على القوانين التي تميز أو تعيق مشاركة النساء الحقيقية بالدراسة ومحاولة التعديل أو التغيير أو الحذف، وطلب المناصرة في سبيل أن تغير قبل وقت كاف من أي انتخابات قادمة.

١٩- معرفة مدى قدرات النساء اللاتي ترشحن وفزن أو انسحبن أو لم يحالفهن الحظ وكذا جمع البيانات عن اللاتي تدربن لخوض الانتخابات لمعرفة مدى أهليتهن لانتخابات المجالس النيابية و المحلية.

٢٠- العمل علي إعداد الأرضية للنساء من خلال ثلاث سنوات من العمل معهن في مناطقهن لكسب التأييد الشعبي في حال غياب التأييد الحزبي.

٢١- العمل على التباحث مع الأحزاب السياسية للوصول إلى إليه لإشراك المرأة المتحزبة أكثر في إدارة أحزابها وفي التمثيل لهن.

٢٢- العمل على إشراك المرأة في عضوية اللجان الانتخابية في المنطقة عموماً في وقت مبكر ليكون له الأثر المطلوب عند عقد اقرب انتخابات.

٢٣- استمرار جمع الدعم المادي للنساء في سبيل الإعداد لأقرب انتخابات قادمة.

٢٤ - مطالبة الحكومات بالمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ورفع تحفظات الدول عنها.